

جلا يكون من الغم به شو. وان يفتقر نوع الرخصة العارضة الى علة او ليس فيها جماعة  
بوجهات كمال فيل ليس يوضح كذا جلال بل صلات بتلخيص له ما ذكرناه ان قولنا  
ليس في الرار رجل يفتقر لغيره مما رجال يفتقر ثلاثة حان ولا والوا وبعدها يفتقر  
ايضا يفتقر بالارجل يفتقر استغناء اللان في نوع الجنس لا يفتقر غيره اصلا وان  
لا يفتقر اذا قل على الاستغناء لم يكن بينه وبين الرجل ضرورة في العروا العروا بينهما  
انما رجل لا يفتقر في سره ما استغناء ولا يفتقره بان يفتقره بان يفتقره في الجيت مع  
ثبتت الجنس على وجه الرخصة لا يفتقره الا في حاله الراجح الراجح يفتقره رجل  
يفتقره بلكان ما ذكره صاحب الفتح الخط من كلامه انه حصل الجمع المستغنى  
على الجمع يفتقر مجموع وثبت وهذا يستلزم وهو كالمورد منه ويقتل انه حصل  
الجمع المستغنى على الجماعة بافتقرت الرخصة الجماعة لا يستلزم ثبوت لكل  
واحد منها وكل الشارح يتوجه على الوجهين معاد التلخيص من قول الخط ثبت الرخص  
لكل واحد منها لا يفتقر للجماعة منها او فكلها يفتقر هو معلوم في مثل الرخص  
للكل مورد امره ليس يفتقر العسل وروض العسل وانطلاق الالة لغيره  
ليفتقر كل جنس ما سمي به على هذا القول في الراجح في مثل كل جنس ما  
سمي به بدل تعريفه على ان التعريف على الجمعية شمول كل واحد مما سمي به العالم  
اراد ما ذكره صورا القابل لقال المول على ان ما سمي به احد من جنسها وانما جاء  
السمي بالعالم احد من جنسها لا كذا الالة للجمعية على ذلك بل مقتضاها شمول ما  
سمي بالمورد سواء كان احد ما ارا لان معنى التفرقة لا يوجد ما يفتقره  
نقلنا في الجمع يتناول الا حده المشتركة بين مجموع يفتقره وهذا هو المراد من غير الحسية  
العتوية في تعريف الجمع وانما ان ذلك الامراد ما هيبة مختلفة ارا مود رخصة جلا  
اعتبارها اصلا بل ان الجمع والمورد الاستغناء يتساوى وانما احد المتفعة كذا ال  
يتساوى وانما مختلفة لان حيز الراجح الاستغناء وكفره التعريف والتم التفرقة انما  
يؤخذ عليه ان على الاسم العبره حال كونه مجردا عن الالة على حق الرخصة اذا  
ينزل

فيل ان اسم الجنس يفتقر لهما صفة مع رخصة صفة كانت تجر به عن حق الرخصة والاصلا  
فه على الماصية بحيث يفتقر على سبيل الجواز ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له الا  
يؤدى صيرورة حقيقته عريضة وغرض الالة الارجاء وانما اذ انيل انه يفتقر الماصية  
يؤدى على حقيقته وان قلت اذ المنكر الرخصة اذ اخلت به بمفهوم الاسم لا يتصور  
تجرده وحدها كما اعتز انما يتوجه على القول الاول في الثاني قلت يمكن ان يقال  
اسما لما حيز من اكثرها فتعمل به التراكيب لبيان النسب وانما حيزا كما في اكثر  
الاصح المستعملة في العرب واللفظ جاريتي عمل الماصية يفتقر انما يفتقر مجرد  
منها لا عليها بحيث يفتقر مضمون مضمون تملكها على مع اسما لما حيزا في التراكيب  
كيب على الرخصة رطاسم الجنس اذ اللفظ هو يتبادر منه العبره الى الرخص باله  
التصريح بها حالته مع ذلك الاسم كما انه على حق الرخصة فاذا دخل عليه حيز  
الاستغناء وجب حيزه العارض الى مضمونها الاستغناء وانما هي المعبره الراجح  
خل عليه حيز الاستغناء بعض كل مورد لا مجموع الامراد اصولا استغناء المتناهي  
امراد الاسم شمول المجموع بحيث يفتقر مضمون اسم ليس فيه صلاحة رخصه ومرد به اصلا  
بجلا ب شمول كل مورد جازية لا يتساوى لان امرا الاسم يفتقر اعتبار العرفه في الجنس  
ماذا لم يكن مناصا امرا اخر اقتصر على امرا على المراتب اعني مورد به واحده وان يوجد  
يفتقر اعتبار امرا في كذا الالة الاستغناء على مقتضاه ولم يكن مناصا للمتنوع الامراد  
انما يفتقر اعتبار العريضة ولا يمنع من اعتبار مورد به مع اخرى يؤدى عليه ان الرخص  
الامرا المتناهي لعموم الرجال العاروا في الثاني هو المتناهي لعموم المير والرجل  
والمراد استغناء رخصه بفتقر الجمع اذ المراد بالرجل يتنقل كل مورد استغناء رخصه بالعم  
والالكان كل رجل يفتقر الامرا حيزه الرخصه الضمير على مرد به كل مورد ليكون المتناهي من الرخص  
مضمونا بل ارجح الجنس وحيزه الاسم عن الالة على حق الرخصة جلا المتناهي لعموم الرجال  
والالة على التشاكل جلا وان يكون سائما اذ انما الرخصه جلا المتناهي لعموم الرجال  
فتعمل زورا بالباب امرا به تفتقر الالة النسبية لها فاصية جلا وتكون معلومة لخصا